

ة

المحكمة

تحالف المحكمة الجنائية الدولية

نشرة دورية يصدرها مكتب الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لتحالف المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان- اليمن

العدد السادس (أكتوبر- ديسمبر 2007م)

إعلان تشكيل التحالف الكويتي للمحكمة الجنائية الدولية

بقلم أمل الباشا و رشا جروم, سكرتارية التحالف في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا



أمل الباشا، منسقة التحالف في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (على اليسار) و دينا عساف نائبة الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليمن) يقدمان شهادة حقوق الإنسان لمحامى ناشط بمناسبة يوم العدالة العالمي. (تصوير مهيب شرف عبدالرب)

دشنت الكويت أول تحالف وطني للمحكمة الجنائية الدولية في مايو الماضي و بذلك وصل العدد الإجمالي لتحالفات المحكمة الجنائية الدولية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى عشرة تحالفات. و في تناقض صارخ، هناك ثلاث دول فقط في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و هم الأردن و جيبوتي و جزر القمر المصادقات على نظام روما - المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية. و بالرغم من أن المنطقة هي واحدة من أقل المناطق الممتلئة في المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن هناك العديد من التطورات الإيجابية المباشرة بالخير من ناحية العدالة الدولية في الشرق الأوسط.

المصادقة العالمية لشهر نوفمبر 2007م كجزء من حملة المصادقة العالمية للتحالف العالمي و الذي يستهدف بلداً مختلفاً كل شهر. و تم إرسال رسالة إلى أمير الكويت صاحب السمو الشيخ صباح أحمد الجابر الصباح لمناشدته على قيادة الكويت نحو المصادقة على نظام روما بأسرع وقت ممكن من أجل دعم هذا النظام الحديث من العدالة الدولية.

و من ناحية أخرى، من المتوقع أن تقدم دولة الإمارات المتحدة قانوناً فيدرالياً يسمح لمحاكمة جرائم حقوق الإنسان الدولية. كما و تحضر المغرب لإدماج هذه الجرائم في دستورها. و ستقوم التحالفات الوطنية في كلتا الدولتين بمتابعة هذه المبادرات عن قرب.

الخليجي لدعم المحكمة الجنائية الدولية و بالتعاون مع سكرتارية التحالف في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ، و جمعية المحامين الكويتية. و قد جمع اللقاء منظمات المجتمع المدني، البرلمانيين، الناشطين/ات في حقوق الإنسان و الإعلاميين/ات. و علقت منسقة تحالف المحكمة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا " إن القانون الدولي كان و لوقت طويل نمر بدون أنياب، و الآن هذا تغير بوجود المحكمة الجنائية الدولية التي تدفع بالقوة و تزود بالطاقة مؤيدي حقوق الإنسان و مناصريه في الكويت، و المنطقة و في العالم أجمع لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب".

هذا مع العلم بأنه تم اختيار الكويت لحملة

التحالف الكويتي الجديد مهم جداً للدفع بقضية انضمام الكويت للمحكمة الجنائية الدولية بطريقة تستجيب و تتواءم مع سياستها و ثقافتها و عملياتها القضائية. التشكيل الجديد تم مباشرة بعد ورشة العمل الوطنية الأولى حول المحكمة الجنائية الدولية في مايو الماضي و هذا يدل على الدعم المتنامي للمحكمة في الكويت. و كانت قد أعلنت وزارة الخارجية الكويتية أنه تم إعداد اقتراح للمصادقة على نظام روما في أوائل هذا العام و من المفترض تقديمه إلى البرلمان. و يحتوى الاقتراح على معالجات لبعض التناقضات بين نظام روما و الدستور الكويتي و خصوصاً تلك المتصلة بالحصانة المقدمة لمسؤولي الدولة. نظمت ورشة العمل من قبل التحالف اليمني-

تجدون في هذا العدد :

القضايا الرئيسية في الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف (ص2)

المجتمع المدني السوداني و الدولي يتحركان من أجل ضحايا دارفور (ص4)

التحقيق في دارفور - المأزق وأصول الحكم (ص6)

القراء الأعزاء،

أرحب بأخر إصدارات المحكمة.

في هذا العدد و من خلال الاجتماع السادس للدول الأطراف، نود أن نركز على أهمية العلاقات الدولية و المتعددة الأطراف مع المحكمة. و مع أربع حالات قيد التحقيق، و مجموعة من أوامر الاعتقالات، و العديد من التحقيقات الآتية في الأفق، لا بد من أن تعمل الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي جاهدة لإغلاق فجوة تطبيق القانون. و لا يمكن التقليل من تعقيد و صعوبة هذا العمل. فالأمر سيستغرق سنوات من المفاوضات و المزيد من التعاون الدولي قبل أن نرى أي تقدم. و في كل خطوة، سيناخر تحالف المحكمة الجنائية الدولية التغيير الإيجابي على الصعيدين الرسمي و غير الرسمي.

وفي أثناء عملنا هذا، نقابل في بعض الأحيان أوقاتاً مؤلمة و عصبية تذكرنا بخطورة و أهمية ترويج و مناصرة العدالة العالمية و سيادة القانون في جميع أنحاء

العالم. فنحن في التحالف ننعي من أعماق قلوبنا وفاة عضوين من شركائنا في التحالف الوطني العراقي الذين قتلوا مؤخراً. وقد أثارنا عدم ذكر اسميهما حرصاً سلامة أسرهم وزملائهم.

و التحالف يشرف ذكراهم و يحي شجاعتهم في المعارك اليومية للنضال من أجل القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب. و بالرغم من أن حياتهم قد انتهت، إلى أن روحهم الشجاعة و مساهمتهم في عملنا تعيش معنا إلى الأبد.

مع خالص تقديري،

William R Pace

وليم بيس

منسق تحالف دعم المحكمة الجنائية الدولية

القضايا الرئيسية في الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف

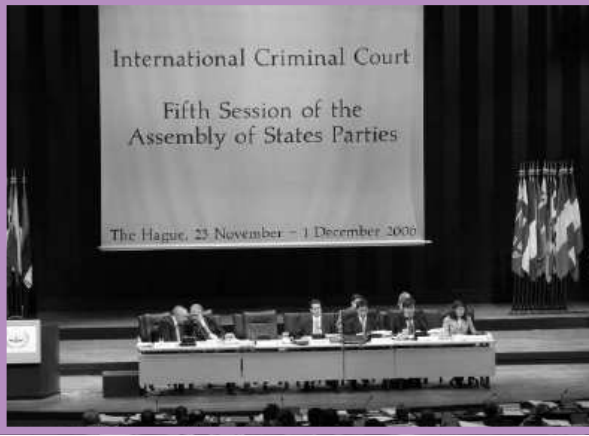
للدول الأطراف أن تختار بين خمسة مرشحين من فرنسا ، اليابان ، بنما ، ترينيداد وتوباغو وأوغندا ليحلوا محل القضاة الثلاثة الذين استقالوا قبل انتهاء عضويتهم. ومن ناحية أخرى ، سينتخب ستة من أعضاء لجنة الميزانية والشؤون المالية. حيث تم ترشيح تسعة مرشحين من بوروندي ، استونيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، المكسيك ، أوغندا ، المملكة المتحدة وفنزويلا. وقد نظم تحالف المحكمة الجنائية الدولية حملات لتشجيع انتخابات نزيهة وشفافة وخاصة عن طريق التوعية وتقييم مؤهلات المرشحين. كما و ستطرح توصيات الاجتماع السادس بالنسبة لمرشحي المحكمة الجنائية الدولية لمنصب المسجل العام.

و الآن تمثل مسألة التعاون أهمية قصوى وبخاصة أن المحكمة والتي تواجه ست أوامر اعتقال معلقة أصبحت تعمل بشكل كامل.

سيجتمع 105 من ممثلو الدول الأطراف التي إما صادقت أو انضمت إلى نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في نيويورك لحضور الاجتماع السادس للدول الأطراف من الفترة ما بين 30 نوفمبر إلى 14 ديسمبر 2007م. و تم دعوة دول أخرى للمشاركة.

وكما في السنوات الماضية، من المتوقع أن يكون الاجتماع السادس حدثاً محورياً للمحكمة و للمائتين منظمة غير حكومية التي ستحضر بصفة مراقب. و من المتوقع أن يساهم تحالف دعم المحكمة الجنائية الدولية من خلال الاجتماعات و اللقاءات الجانبية مع الدبلوماسيين و المسؤولين عن المحكمة و من خلال تقديم أوراق عمل من 12 فرق نشر مثل التعاون والمؤتمر الاستعراضي.

و في هذا العام، ستعقد جلسيتين حاسمتين من دورات الانتخابات خلال الاجتماع السادس. فمن ناحية، ستتاح



طلبت المحكمة بتطوير موقفها حول دور الضحايا.

إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تجري مناقشة بشأن التوظيف حيث سيقدّم المكتب تقريراً مفصلاً ومثيراً للجدل حول التمثيل الجغرافي العادل وتوازن النوع الاجتماعي.

موضوع المؤتمر الاستعراضي الأول عن نظام روما ، و الذي سيعقد في النصف الأول من 2010 ، سيكون محورياً هاماً في صلب المناقشات ، و ستم مناقشة مدى ونطاق هذا المؤتمر ، ونظامه الداخلي ، فضلاً عن الجوانب التنظيمية والعملية مثل مكان انعقاده والميزانية. هذه المسائل الإجرائية و الجوهرية هي المحاور الرئيسية التي لا بد من الاتفاق عليها لعقد مؤتمر الاستعراض الذي يشير على مدى تطور المحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة دولية دائمة قادرة على الصمود أمام التحديات.

أما عن جريمة العدوان، تقرير برينستون ينبغي أن يعتمد و المناقشات ما زالت مستمرة حول التعريف، العناصر، و الشروط القضائية لهذه الجريمة.

أخيراً ، بما أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن المقر الدائم للمحكمة ، سيتم خلال الاجتماع السادس اتخاذ قرار بشأن اختيار التصميم المعماري هيكل الإدارة لهذا المشروع. والهدف من ذلك هو إختيار كل من المهندسين المعماريين والتصميم بحلول نهاية 2008م. و على الأرجح أنه سيتم تأجيل اتخاذ القرار حول تمويل المشروع إلى الاجتماع السنوي القادم للدول الأطراف.

وسوف تصدر توصيات بشأن مسألة التعاون في ضوء تقرير شامل قدمه مكتب نيويورك و لاهاي من قبل فرق العمل. المعنية بمسألة التعاون.

وفي 25 يوليو 2007م ، أصدرت المحكمة ميزانية البرنامج المقترحة لعام 2008م. و ناقشت لجنة الميزانية والشؤون المالية الاقتراح و علقت عليه في منتصف سبتمبر 2007م، و ستناقش الدول الأطراف هذه التوصيات في أوائل ديسمبر.

و من ناحية الدعم القانوني ، قررت لجنة الميزانية و الشؤون المالية عدم الموافقة على موارد إضافية لتقديم المساعدة القانونية للدفاع عن و تمثيل الضحايا. هذا مع العلم بأنه لم يتم قبول التعيين في منصب مستشار مؤقت في مكتب المحامي العام للدفاع (OPCD) الكثير من النقاش سيكون متوقفاً حول هذه القضايا لأن التمثيل القانوني أمر أساسي لعمل المحكمة.

كما و طالبت المحكمة اعتماد موارد إضافية للأنشطة التوعوية لعام 2008 م في الميزانية المقترحة. وقد وافقت اللجنة على ذلك. فهذه الموارد مهمة جداً لنشر الوعي حول ما يجري في المجتمعات المتضررة و المستجبات في التحقيقات كما في جمهورية أفريقيا الوسطى و رداً على التقدم في التحقيقات و الملاحقات القضائية في الحالات الثلاث الأخرى. و شجعت لجنة الميزانية و الشؤون المالية المحكمة لتحسين تقييم دور جهودها التوعوية. و من خلال الاجتماع السادس، ستقدم المحكمة تقريراً عن مدى انتشار الوعي و التأثير لأنشطة التوعية التي تمت في 2007م.

ولحسن الحظ، دعمت لجنة الميزانية و الشؤون المالية سفر الموظفين و توفير الموارد المطلوبة من الصندوق الاستئماني للضحايا (TFV) لعام 2008م، و المهمة لبدء المرحلة الحالية للصندوق. و من المؤمل أن تمنح و تؤمن الدول الموارد المطلوبة. علاوة على ذلك ، فإن مجلس إدارة الصندوق سيقدّم تقريراً عن أنشطة الصندوق خلال 2007م. و سيتم مناقشة تعديلين لأنظمة الصندوق.

ومن المتوقع أن يقدم تقرير مرحلي عن إستراتيجية الضحايا خلال الاجتماع السادس. وان لم تكن نهائية ، هذه الوثيقة تمثل أهمية كبرى. و قد تتبع حلول الاجتماع الخامس للعام الماضي حول الخطة الإستراتيجية التي

المجتمع المدني السوداني و الدولي يتحركان من أجل ضحايا دارفور

بقلم خالد شرقاوي

في ظل الظروف الأمنية الصعبة في السودان، لم تتوقف منظمات المجتمع المدني السودانية و الدولية عن الدفاع عن ضحايا دارفور منذ 2004م و أدانت الجرائم الدولية الخطيرة التي تعرض لها الضحايا. تفاقم الأزمة في دارفور و التي لا تزال تؤثر على الآلاف من الضحايا واللاجئين أدى إلى عمل المنظمات غير الحكومية على وجه السرعة و أكثر من أي وقت مضى لنشر الوعي بين الحكومات ، والمنظمات الإقليمية ، والرأي العام بشأن الصراع وما ينجم عنه من أزمة إنسانية رهيبية .

وفي سبتمبر 2004م طلب الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان من أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة إحالة القضية في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. و في يناير 2005 م صنف تقرير الأمم المتحدة للجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور الجرائم التي ارتكبت في المنطقة الغربية من السودان بجرائم ضد الإنسانية.

ونظراً للخطورة البالغة للجرائم التي ارتكبت، أشار الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان أن مسؤولية مجلس الأمن تتمثل بإحالة القضية للمحكمة الجنائية الدولية وضمان تدخلها في هذه الحالة. بعد ذلك بعدة أشهر أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية وفي يونيو 2005م أعلنت المحكمة رسمياً بدء التحقيق. ولا يزال السكان المدنيون/ات الضحايا الرئيسيون/ات جراء القتال في دارفور.

وفي سبتمبر 2006م، أصدر الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمات الأعضاء في أفريقيا والشرق الأوسط رسالة مفتوحة دعوا فيها الرئيس السوداني للسماح بدخول بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى السودان. كما حثوا الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى تكثيف الجهود و اتخاذ ما يلزم من التدابير الدبلوماسية من أجل حث السودان للموافقة على نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

وفي وقت سابق من هذا العام ، نظمت كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، والبرنامج العربي لأنشطه حقوق الإنسان ، وائتلاف إنقاذ دارفور ، ورشة عمل في مصر بحضور و مشاركة 31 منظمة مجتمع مدني عربية. هدفت ورشة العمل إلى معالجة المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في دارفور وانعدام المسائلة لمرتكبي هذه الجرائم. و تم اعتماد إعلان القاهرة من أجل السلام في دارفور في ختام الورشة ، داعياً إلى موقف عربي موحد لدعم السلام في دارفور ولتعزيز التعاون وزيادة فعاليته بين الدول العربية والمنظمات غير الحكومية السودانية .



كمال الجزولي و معزز الفجيري و أمين مكي أثناء ورشة عمل دارفور و حول المحكمة الجنائية الدولية في القاهرة، أغسطس الماضي. (صورة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)

وعلاوة على ذلك ، ناشد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) لجنة حقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية لتقديم دعماً للأمم المتحدة وللمحكمة الجنائية الدولية في جهودهم للنضال ضد ظاهرة الإفلات من العقاب في دارفور . وبمناسبة يوم دارفور العالمي الرابع، نظم كل من منظمة العفو الدولية و "إنقاذ دارفور" لقاءً في 16 سبتمبر 2007م في بروكسل ، بلجيكا ، لتأكيد تضامنهم مع ضحايا النزاع ، وكذلك لتشجيع المجتمع الدولي للتصرف بناء على مسؤوليتهم في الحماية.

إضافة إلى ذلك، ناشدت جماعة "طوارئ دارفور كبار المسؤولين الحكوميين والاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط على الحكومة السودانية للسماح الفوري بإرسال قوة حماية دولية لدارفور . و يعتبر عدد من المناضلين/ات لحقوق الإنسان قرار مجلس الأمن 1593 في 3 مارس 2005م، والذي أحال قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، تطوراً تاريخياً و الذي سهل السعي إلى تحقيق العدالة للملايين من ضحايا دارفور .

ومع ذلك ، فإن فعالية هذا القرار يتوقف على تعاون الحكومة السودانية مع المحكمة. وحتى اليوم ، الحكومة السودانية ترفض تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة ضد وزير الدولة الشؤون الإنسانية السوداني ، السيد احمد هارون ، وقائد ميليشيات الجنجويد ، علي قشيب، و كليهما متهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبالرغم من المناشدة المتكررة للسودان لتنفيذ أوامر القبض، تحدثت حكومة السودان بجرأة المحكمة في سبتمبر 2007م عندما

تابع: المجتمع المدني السوداني و الدولي يتحركان من أجل ضحايا دارفور

تحرير قشيب و ترشيح هارون المثير للجدل إهانة لضحايا دارفور، محتجين بأن هذه التحركات أظهرت "عدم الاحترام الكامل من جانب الحكومة السودانية لإرساء العدالة" و "و تقليل خطير للفرص المتاحة لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور ، والتوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

و تستمر منظمات المجتمع المدني السودانية و الدولية بمواصلة حملتها دون كلل لأجل السلام في دارفور و لأجل إرساء العدالة للضحايا. و تحتاج المحكمة الجنائية الدولية لدعم المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لإحلال ولايتها و نقلها إلى مرحلة النضوج. ومن هنا يتعين الآن على أعضاء المجتمع الدولي القيام بدورهم واتخاذ إجراءات عاجلة.

عينت هارون كرئيس مشارك للجنة الوطنية المسنولة عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. و قامت بعدها بالإفراج عن قشيب من السجن بحجة أن التهم الموجهة إليه تفتقر إلى الأدلة .

هذه التحركات الإستفزازية أثارت ردود فعل قوية في أوساط المنظمات غير الحكومية. فإدان المركز المغربي لحقوق الإنسان (CMDH) ترشيح هارون و دعا مرصد حقوق الإنسان مجلس الأمن للأمم المتحدة لإنفاذ القرار 1593 والطلب من الحكومة الإيطالية ممارسة الضغط على الرئيس السوداني البشير خلال زيارته لروما في وقت سابق من هذا العام للتعاون مع المحكمة. اعتبر الاتحاد الدولي لحقوق إنسان و المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب (SOAT)

5

التحقيق في دارفور - المأزق وأصول الحكم

بقلم ديردري كلانسي

للكثير في دارفور، أن هارون و بصفته وزير الدولة للعلاقات الإنسانية يسيطر على إدارة ، و توفير الحماية و المساعدة لسكان دارفور المشردين. و العديد من الأتاس المسنول عنهم في نطاق منصبه هم ضحايا جرائم هو متهم بها. إضافة إلى ذلك، هارون أيضاً يشرف على عمليات و توصيل الوكالات الإنسانية إلى المنطقة.

وفي سبتمبر، تجرأت حكومة السودان بتأكيد أن هارون سيكون ضمن المسنولين عن إجراء تحقيق وطني للهجوم الوحشي على المدنيين في دارفور في ديسمبر 2006م، وهو الحادث الذي أشار إليه تقرير الأمم المتحدة تورط حكومة السودان. هذا التطور قبيل باستياء من جانب العديد من أبناء دارفور. في كلمات نعيمت احمدي ، عضوة في شبكة قادة دارفور: "هذا التعيين هو إعادة لإيذاء ضحايانا. و العالم يشاهد استمرار الجرائم." و أضافت: "تأمين العدالة من خلال القبض على هارون و قشيب أمر أساسي لضمان سلام مستدام في دارفور ."

وحتى الآن والمقاومة من الحكومة السودانية مستمرة. وفي المقابل ، اصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشكل متزايد إدعاءات مطالباً حكومة السودان بالتعاون مع المحكمة من خلال تنفيذ أوامر الاعتقال.

وردا على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في احدث بيان صحفي له في الأمم المتحدة في 20 سبتمبر 2007م، استنكر الممثل

في ابريل 2007م ، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر لاعتقال الوزير السوداني احمد هارون وزعيم الميليشيا الدارفورية ، علي قشيب ، و اتهامهما بارتكاب 51 جريمة مصنفة كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. الإعلان كان تنويجا لعملية طويلة وصعبة التحقيق، والكثير في دارفور يأملون أن يكون أول بصيص من المساءلة عن الأعمال الوحشية و البشعة التي ارتكبت في دارفور قد أشعل. أكثر من ستة أشهر مضت ، ويبدو أن الأمل ما زال مجرد ذكرى بعيدة .

المأزق

الوضع وصل إلى طريق مسدود. فمن جهة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عرض بالتفصيل إثبات إدانتهم أمام المحكمة و كشف عن خطة عمل منهجية من قبل هارون و قشيب لمهاجمة المدنيين/ات في دارفور. و بنفس الوقت، نجد الحكومة السودانية متحدية و عازمة على عدم مثول هارون أو قشيب للمحاكمة في لاهاي - أو في أي مكان آخر. و كليهما يتحرك بحرية في شوارع الخرطوم و دارفور. مع العلم أن قشيب كان معتقلاً أثناء صدور أمر اعتقاله من قبل المحكمة و لكن تم الإفراج عنه بعد ذلك.

و مدى جرأة حكومة السودان في تمثيل نفسها كدولة لا تقهر أمام عمليات المحكمة الجنائية الدولية أمر مفروغ منه و يتجلى بتصريحات هارون الإعلامية على الصعيدين الوطني و الدولي و استمرار شغره لمنصب وزير في الدولة. و ما هو مثير للإزعاج

تابع: التحقيق في دارفور - المأزق وأصول الحكم بقلم ديردري كلانسي

و قد أدت جهود حشد التأييد الإستراتيجية إلى اقتناع العديد من الدبلوماسيين من أن تخوف السودان حول قدرة البعثة المرتقبة للمحكمة الجنائية الدولية لإنفاذ أوامر الاعتقال هو احد أسباب منع دخول قوات الأمم المتحدة - و هو تحدي كبير للعديد من المعلقين السودانيين- (انظر "موجات من ردود الفعل في السودان" العدد الخامس من المحكمة).

الإحباط

6 هناك خيبة أمل عميقة بين المؤيدين لعملية المحكمة الجنائية الدولية في السودان و اعتقاد بأن المجتمع الدولي قد حول انتباهه بعيدا عن المحكمة الجنائية الدولية و قضية دارفور. "ضحايا النزاع في دارفور يدعمون المحكمة الجنائية الدولية

الدائم للسودان السفير عبدالمحمود عبدالحليم محمد ما جاء به مكتب المدعي العام بأن المكتب أصبح "مسياساً" وبأنه يلعب "العبة سياسية عهد بها إليه أعداء السلام في السودان." و أعلن السفير أن "الرجل جاء هنا لهدف واحد - و هو تدمير عملية السلام".

حججه لم تؤثر على المجتمع دولي الذي على ما يبدو أهتم بالتركيز على نشر قوات حفظ السلام والتوصل إلى اتفاق سياسي بأي تكلفة ممكنة من العدالة الدولية. أكدت الدول على التزام السودان بالتعاون مع المحكمة، و عبروا عن قلقهم جراء الاختلاف على نقل المشتبه فيهم الذي من شأنه تعطيل المفاوضات حول التوصل إلى اتفاق لإرسال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الإتحاد الإفريقي في دارفور.



صبي يشاهد طائرة الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة مغادرة مدينة في جنوب دارفور و التي أمتلأت باللاجئين جراء الصراع. (تصوير من رون هافيف)

الموارد لموجة جديدة من التحقيق، إلا أنهم يودون أن يروا المدعي العام يدفع بالمهمات الجديدة. " الضحايا يعرفون أن هناك جناة أكثر خطراً ما زالوا متشبثين بالسلطة ، " أشار صالح محمود عثمان. " لا نستطيع أن ننتظر مثل هارون و قشيب أمام المحكمة قبل تحديد أسماء مجرمين آخرين. حتى لو الأمر أستغرق وقتاً طويلاً لتقديم الجناة إلى العدالة ، فيجب وضع أسماء هؤلاء بالسجل " .

مساحة للمناورة؟

قد أثيرت تساؤلات عديدة في السودان ، من قبل محامي الدفاع السابق للمحكمة الجنائية الدولية المسند إلى قضية دارفور ، حول مدى التزام السودان بالتعاون مع المحكمة باعتبارها دولة غير مصادقة على نظام روما. و جميع المعلقين ذوي السمعة متفقون على أن واجب السودان واضح. أولاً، التحقيق الحلي للمحكمة الجنائية الدولية يأتي بناءً على قرار من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع الذي يوجب على السودان وجميع الأطراف الأخرى المتعلقة بالصراع في دارفور إلى "التعاون بشكل كامل مع ، وتوفير كل ما يلزم من مساعدة ، للمحكمة والمدعي العام عملاً بالقرار." (قرار مجلس الأمن 1593). ثانياً ، بصفتها إحدى الدول الموقعة على نظام روما ، فالسودان ملزمة بعدم التقليل من المعاهدة بأي شكل من الأشكال.

التقارير الصحفية الأخيرة تشير إلى أن حكومة السودان تبحث عن "بدائل مختلفة" للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. سواء أكانت هذه البدائل ستعزز ببساطة الحكومة التي تبدو متصلبة نحو أي شكل من أشكال المساءلة الدولية لجرانم دارفور أم أنها تمثل الحركة التقدمية من جانب الحكومة لتقر بالحاجة إلى شكل من أشكال المساءلة الحقيقية ، ويبقى أن ننتظر و نرى. ومن المؤكد أن هناك مجالاً للسودان لتتعامل مع المحكمة مباشرة والظعن في مقبولية الحالات و / أو حالة دارفور نفسها - وهذا من شأنه أن يسمح للاستماع و بدقة للاعتراضات المضمنة على الإحالة و التحقيق. ويمكن للسودان ممارسة الضغط لتجعل المحكمة تستمع للأدلة خارج لاهي، وربما في مكان مناسب في المنطقة. يمكن للسودان أيضاً أن تبدأ محاكمات عادلة وشفافة ضد الاثنين من المتهمين في السودان أو أن تطلب المساعدة من المجتمع الدولي ، أو الاتحاد الأفريقي أو دولة أخرى لإنشاء محكمة خاصة أو مختلطة. (هذا الاقتراح الأخير في الحقيقة قد طرح في مجلس الوزراء عن طريق واحد من الشركاء الحكوميين خلال المناقشات التي جرت بشأن التحقيق). يجب السماح لهارون و قشيب الاستماع إلى الأدلة ضدهم و تحديد ذنبيهما أو براءتهما بشكل عادل.

في الوقت الحالي، و في غياب تعاون السودان ، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يقف متوسلاً - و معتمداً تماماً على الدول والمجتمع الدولي لإنفاذ أوامر المحكمة. أولاً: عن طريق اعتقال و

ولكن هناك التباس حول نوايا الأمين العام الجديد كوناري ورئيس الاتحاد الإفريقي الفا اومار الذان يرفضان التكلم عن العدل علناً " أشار صالح محمود عثمان ، محامي ناشط في حقوق الإنسان في دارفور وعضو معارض في البرلمان و الذي فاز مؤخراً بجائزة حرية الفكر للاتحاد الأوروبي لعام 2007 م.

ورغم انه مفهوم أن الأمين العام للأمم المتحدة الجديد ، بان كي مون لم يطرح مسألة أوامر القبض المعلقة على أفراد مع الرئيس البشير في زيارته الأولى في سبتمبر ، و امتنع عن إصدار أي بيان علني حول الموضوع. عكس المناصرين الأفريقيين إحباط إخوانهم من مناصري دارفور جراء صمت الإتحاد الأفريقي.

دسماس نكوندا، المدير المشارك للمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين والرئيس المشارك لاتحاد مجموعة دارفور قال إن فشل معالجة مسألة العدالة " هو صفة للقارة بأكملها." وحذر من عجز كوناري عن الحديث حول القضية " سنشعر يا كوناري بأنك خيبت أملنا كقارة، و قارتنا لديها أعلى معدل للمصادقة على نظام روما. الشعب الأفريقي قد أوضح رغبته في إحلال العدالة في أرضه و بالأخص أرض دارفور".

ورغم تأكيد أهمية دور العدالة الدولية من خلال سلسلة من قرارات مجلس السلام بشأن أزمة دارفور ، إلا أن موقف الاتحاد الأفريقي يبدو سلبياً ، وربما يكون ذلك عانداً على حرصهم على تركيز طاقتهم لإحياء المفاوضات السياسية في دارفور تحت رئاستهم المشتركة و مبعوثهم الخاص .

و على النقيض من هذا التكتم ، انتهج المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إستراتيجية إعلامية لإبراز ضرورة تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. و هذا الجهد نال تقديراً كبيراً في السودان. و بدأت تلك الأقسام للمحكمة الجنائية الدولية المعنية برفع الوعي والتوعية الانخراط مع المجتمع المدني السوداني لتحسين إبلاغ الجمهور على فهم وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول التحقيق.

وفي الوقت نفسه، وبالرغم من التصريحات المتكررة من قبل المدعي العام حول استمرار التحقيق في الانتهاكات المستمرة ، ثمة إحساس بأن اهتمام فريق التحقيق قد توجه إلى ناحية أخرى، و هذا الاعتقاد قد تعزز مؤخراً عندما بدأ تحقيق جديد في جمهورية إفريقيا الوسطى وفتحت حالة ثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية . ورغم أن الذين يعملون مع ضحايا الجرائم الخطيرة في دارفور يتفهمون رغبة المدعي العام الشديدة في تسليم أول اثنين من المشتبه فيهم قبل تخصيص

الجناية الدولية ، يجب على مجلس الأمن مراعاة العناصر الأساسية الأخرى لقرار 1593، وأهمها تلك العناصر اللازمة لضمان المساءلة عن معظم الجرائم التي ارتكبت في دارفور. و يجب وضع برنامج شامل للعدالة الانتقالية، من الملاحقة القضائية إلى المصالحة ، على جدول أعمال إحياء مفاوضات دارفور، وتعزيز عملية المصالحة من أجل السودان بأكملها. بالإضافة إلى دعم إصلاح نظام العدالة الجنائية على النحو الذي يقتضيه الدستور المؤقت و الذي يجري حالياً في البرلمان. في كلمات نعمت احمدي : "قضية دعم وتعزيز عمل المحكمة الجنائية الدولية مهم جداً لأبناء دارفور و للعالم أجمع. دارفور لن تستقر و لن يحل بها السلام ما دام أولئك الذين ارتكبوا الجرائم لا يقفون للمساءلة."

ديردري كلانسي هي المديرية المشاركة للمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين والرئيس المشارك لاتحاد دارفور.

تسليم المتهم عند سفره إلى دول أطراف لنظام روما، و الوفاء بهذه الالتزامات خاضع كالعادة للمقتضيات السياسية. وقد أعلن هارون انه ليس قلقاً إزاء السفر في المنطقة ، وعلى الرغم من أنه لم يغادر بصفة رسمية إلى الخارج منذ صدور مذكرة التوقيف، إلا أن هناك بعض الاقتراحات التي ترجح بأنه قام بزيارة قصيرة لمصر في وقت سابق من هذا العام.

و أولئك الذين يأملون بأن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تساهم في ضمان المساءلة في دارفور يتطلعون إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى مباشرة العمل. فإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، اتخذ مجلس الأمن قراراً سياسياً ليرى حلاً قانونياً للقضية. و بالتالي الواجب السياسي لمجلس الأمن يتمثل بضمان أن الحلول القانونية تطبق. و مع وجود مجلس الأمن للأمم المتحدة 1769م على الكتب ومع حركة بعثة UNAMID قداماً ، يبدو أن هناك تجديد للجهود لإحالة هارون و قشيب للقضاء العادل في مكان ما .

و بشكل موازي لجهود ضمان استمرار عمليات المحكمة

في سياق التغيير : نشر القوة المشتركة

المشروطة و التي يقتضي تنفيذها على المدى الطويل.

ومن الممكن تفسير هذه المهام المطلوبة كإجراءات لمنع فرار الهاربين وإشراك آليات العدالة الجنائية الدولية كجزء من الحلول الاستمرارية المطلوبة من أجل تعزيز سيادة القانون في السودان. أيا كان النطاق القانوني للعمل ، ولكن دعم عملية الإنفاذ مربوط بالإرادة السياسية. وقد أثبتت التجربة انه عندما يتعلق الأمر بقرارات المحاكم الجنائية الدولية ، الانتشار الدولي يتم عن طريق الرياح السياسية و ليست القانونية و في الوقت نفسه ، عندما تصل UNAMID على أرض الواقع ، سيتعذر الدفاع عن موقف هارون باعتباره الوزير المسئول عن الإشراف على الأنشطة الإنسانية وتوصيفه كمحور اتصال دولي.

أيضاً بفعالية أكبر للتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية على أرض الواقع من خلال توفير قدر اكبر من الأمن والدعم .

و هناك سؤال آخر تجلى حول ما إذا كانت UNAMID القوة التي يمكن أن تملك القدرة في التأثير على مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. كما و يمكن من خلال قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كهينة إحالة القضية أن يرفع من صلاحيات البعثة. علاوة على ذلك ، الترويج لفكرة "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون من خلال تعزيز استقلال القضاء ، ونظام السجون ، وتطوير الإطار القانوني". بالإضافة إلى رصد "الوضع الأمني على الحدود مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى." تعتبر من أهم مهام البعثة

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في القرار 1769 بتشكيل جديد للاتحاد الأفريقي / الأمم المتحدة لعملية مشتركة في دارفور (UNAMID) أثارت توقعات حدوث تحول في الديناميكيات السياسية والتنفيذية المحيطة بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية. وافق القرار 1769 في 31 يوليو 2007م للـ UNAMID بالقيام بمجموعة متنوعة من المهام ، بما في ذلك حماية المدنيين واستعادة الأمن في دارفور لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

و يوحي نطاق البعثة بأن UNAMID ستساهم في حماية الشهود والضحايا الشهود الذين قد تشكل شهادتهم جزءاً من الإجراءات المستقبلية في لاهاي. وقد تسمح

الدول الأطراف في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية

105 دولة مصادقة حتى 17 يوليو 2007م

تاريخ المصادقة/الموافقة	المنطقة/الدولة
22 أغسطس 2006	ساينت كتس و نيفس
آسيا/ جزر المحيط الهادي (12 دولة)	
29 نوفمبر 1999	فيجي
17 يوليو 2007	اليابان
7 سبتمبر 2000	نيوزلندا
7 ديسمبر 2000	جزيرة مارشال
12 نوفمبر 2001	نورو
11 أبريل 2002	كمبوديا
11 أبريل 2002	ماتقونيا
1 يوليو 2002	استراليا
6 سبتمبر 2002	تيمور الشرقية
16 سبتمبر 2002	ساموا
13 نوفمبر 2002	جمهورية كوريا
10 فبراير 2003	أفغانستان
أوروبا (40 دولة)	
13 مايو 1999	سان مارينو
26 يوليو 1999	إيطاليا
16 فبراير 2000	نرويج
25 مايو 2000	جزيرة ايسلندا
9 يونيو 2000	فرنسا
28 يونيو 2000	بلجيكا
8 سبتمبر 2000	لوكسمبرغ
24 أكتوبر 2000	اسبانيا
11 ديسمبر 2000	المانيا
28 ديسمبر 2000	النمسا
29 ديسمبر 2000	فنلندا
30 أبريل 2001	اندورا
21 مايو 2001	كرواتيا
21 يونيو 2001	الدنمارك
28 يونيو 2001	السويد
17 يوليو 2001	هولندا
6 سبتمبر 2001	صربيا
2 أكتوبر 2001	ليختنشتاين
4 أكتوبر 2001	المملكة البريطانية المتحدة
12 أكتوبر 2001	سويسرا
12 نوفمبر 2001	بولندا
30 نوفمبر 2001	هنغاريا
31 ديسمبر 2001	سلوفاكيا
30 يناير 2002	استونيا
5 فبراير 2002	برتغال
6 مارس 2002	مقدونيا FYR
7 مارس 2002	قبرص
11 أبريل 2002	البوسنة و الهرسك
11 أبريل 2002	بلغاريا
11 أبريل 2002	رومانيا
11 أبريل 2002	سلوفاكيا
11 أبريل 2002	ايرلندا
15 مايو 2002	اليونان
28 يونيو 2002	لاتفيا
29 نوفمبر 2002	مالطا
31 يناير 2003	البانيا
12 مايو 2003	ليتوانيا
5 سبتمبر 2003	جورجيا
23 أكتوبر 2006	مونتينيغرو

إفريقيا (29 دولة)	
تاريخ المصادقة/الموافقة	المنطقة/الدولة
2 فبراير 1999	سينغال
20 ديسمبر 1999	غانا
16 أغسطس 2000	مالي
6 سبتمبر 2000	ليسوتو
8 سبتمبر 2000	جمهورية بستوانا
15 سبتمبر 2000	سيراليون
20 سبتمبر 2000	غابون
27 نوفمبر 2000	جنوب إفريقيا
27 سبتمبر 2001	نيجيريا
3 أكتوبر 2001	جمهورية أفريقيا الوسطى
22 يناير 2002	بنين
5 مارس 2002	موريشوس
11 أبريل 2002	النيجر
11 أبريل 2002	جمهورية الكونغو الديمقراطية
14 يونيو 2002	أوغندا
25 يونيو 2002	ناميبيا
28 يونيو 2002	غامبيا
20 أغسطس 2002	تنزانيا
19 سبتمبر 2002	ملاو
5 نوفمبر 2002	جيبوتي
13 نوفمبر 2002	زامبيا
14 يوليو 2003	غينيا
16 أبريل 2004	بوركينافاسو
3 مايو 2004	الكونغو (برازافيل)
21 سبتمبر 2004	بوروندي
22 سبتمبر 2004	ليبيريا
15 مارس 2005	كينيا
18 أغسطس 2006	جزر القمر
1 نوفمبر 2006	تشاد
شمال إفريقيا/ الشرق الأوسط (دولة واحدة)	
11 أبريل 2002	الأردن
الأمريكتين (23 دولة)	
6 أبريل 1999	ترينيداد و تاباكو
5 أبريل 2000	بيليز
7 يونيو 2000	فنزويلا
7 يوليو 2000	كندا
8 فبراير 2001	الأرجنتين
12 فبراير 2001	الدومينيكا
14 مايو 2001	براغواي
7 يونيو 2001	كوستاريكا
18 يونيو 2001	انتيجا و بربودا
10 نوفمبر 2001	البيرو
5 فبراير 2002	الاكوادور
21 مارس 2002	باتاما
20 يونيو 2002	البرازيل
27 يونيو 2002	بوليفيا
28 يونيو 2002	أوروغواي
1 يوليو 2002	الهندوراس
5 أغسطس 2002	كولومبيا
3 ديسمبر 2002	سانت لويس و جرانديانس
10 ديسمبر 2002	بربادوس
24 سبتمبر 2004	جمهورية جيانا
12 مايو 2005	جمهورية الدومينيكا
28 أكتوبر 2005	المكسيك

ملاحظة: التقسيمات الجغرافية في هذا الجدول مركزة على تقسيم الأمم المتحدة (كما نشرتها دائرة الإحصاءات في الأمم المتحدة) وقام تحالف المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تعديلات طفيفة.

تحالف المحكمة الجنائية الدولية

تحالف المحكمة الجنائية الدولية (CICC) يمثل شبكة عالمية تضم أكثر من 2500 منظمة غير حكومية من شتى دول العالم. كلها تعمل من أجل وجود محكمة جنائية دولية عادلة ، فاعلة ، مستقلة ، ودائمة.

من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمات و التحالفات و الشبكات العضوة في التحالف و بالتعاون مع الكومات و المنظمات الدولية فإن التحالف يعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- دعم المصادقة و تعزيز التنفيذ الخاص بمعاهدة إنشاء المحكمة المعروفة بنظام روما.
- رفع الوعي باختصاص المحكمة الجنائية الدولية على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي.
- توسيع و تقوية شبكة التحالف على المستوى الدولي.
- مراقبة و دعم عمل المحكمة و جمعية الدول الأطراف المكونة من الدول المصادقة فقط و هي تعتبر الهيئة الحاكمة.
- حماية نظام المحكمة نصاً و روحاً.

للاتصال بنا

في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

أمل الباشا، المنسقة الإقليمية للشرق الأوسط و شمال أفريقيا

البريد الإلكتروني:

basha@iccnow.org,

saf@y.net.ye

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
صندوق بريد: 14446، صنعاء، اليمن.
تلفون: 967 (1) 211 937 +
فاكس: 967 (1) 212 432 +

رشا جرهم، المساعدة الفنية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
البريد الإلكتروني:

jarhum@iccnow.org

السكرتارية في نيويورك

708 Third Avenue, 24th Floor,
New York, NY 10017, USA
تلفون: +1 212 687 2863
فاكس: +1 212 599 1332

نهى ابوالدهب، ضابطة الاتصال للشرق الأوسط و شمال أفريقيا و أوروبا.

بريجيت سوه، مديرة البرامج الإقليمية

السكرتارية في لاهاي

Anna Paulownastraat 103
2518 BC The Hague, The
Netherlands
تلفون: +31 70 363 4484
فاكس: +31 70 364 0259

للانضمام إلى قائمة المحكمة الجنائية الدولية
في
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
(بالعربية، والإنجليزية، و الفرنسية)

يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى:

[icc-mideast-
subscribe@yahoogroups.com](mailto:icc-mideast-subscribe@yahoogroups.com)

للمزيد من المعلومات

على الإنترنت

البريد الإلكتروني:

cicc@iccnow.org

الموقع: www.iccnw.org

الموقع العربي: www.iccnw.org/ar

للحصول على آخر أخبار حول المحكمة

بالإنجليزية، أرسل بريداً إلكترونياً إلى:

[icc-info-
subscribe@yahoogroups.com](mailto:icc-info-
subscribe@yahoogroups.com)

subscribe@yahoogroups.com

بالفرنسية، أرسل إلى:

[reseau-cpi-
subscribe@yahoogroups.com](mailto:reseau-cpi-
subscribe@yahoogroups.com)

subscribe@yahoogroups.com

لانضمام منظماتكم الرجاء تعبئة و إرسال هذه الاستمارة إلى عنوان التحالف في نيويورك

الاسم والمنصب: (الرجاء أن تكون الكتابة مطبوعة و واضحة):

المنظمة:

الدولة: المدينة:

الهاتف: الفاكس:

البريد الإلكتروني:

*منظمتي تود أن تكون عضوة في تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية.

* رجاء إيفائي/ إيفاء منظمتي مطلعة على كل ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.